يمن جديد

إنشاء صندوق وطني لتعليم الفتاة

■ أوصت ندوة متخصصة حول تعليم الفتاة بإنشاء صندوق وطني لدعم تعليم الفتاة في اليمن، وعلى الجهات المعنية البحث عن مصادر التمويل اللازمة للصندوق.

وأكد المشاركون في الندوة التي نظمها مكتب وزارة التربية والتعليم بوادي حضرموت والصحراء حول مهام الصندوق المطالبة بتنفيذ حملة وطنية عامة لتحفيز المجتمع على دعم تعليم الفتاة وتأسيس بنية تحتية متكاملة توافق الاشتراطات المجتمعية إزاء ذلك.■

توجهات الحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس

5 أهداف أساسية لتطوير الإدارة والقضاء

■ حددت وثيقة الإجراءات التنفيذية للمهام والتوجهات المستقبلية للحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، مجموعة من المهام التنموية والإصلاحية والإجرائية، ستعمل الحكومة على انجازها خلال العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠م:

وتتضمن تلك المهام خمسة أهداف رئيسية هي تطوير وتحسين الإدارة الحكومية، والنهوض بالسياسة الاستثمارية، وتنفيذ سياسات تحفز النمو الاقتصادي، وتحديث وتطوير القضاء ومعالجة الاختلالات الحاصلة في العملية التعليمية.. كما تشمل أيضاً محاربة الفساد خاصة في الأجهزة الإدارية الحكومية ومحاربة الفقر ومكافحة الأمية..

«الميثاق» تتناول هنا المحور الأول المتعلق بتطوير الإدارة الحكومية..

متابعة/ عبدالفتاح الأزهري

تطوير الإدارة الحكومية

حيث أوضحت وثيقة الإجراءات الحكومية في جانب تطوير الإدارة الحكومية ورفع كفاءتها وتطوير فاعلية أجهزتها، أنه سيتم رفع القدرة الاستيعابية للمنح والقروض واستغلال أكبر قدر ممكن من تخصيصاتها خلال العام الجاري ٢٠٠٩م، ووضع الآليات الكفيلة بالإشراف المباشر لرئيس الوزراء والمسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء لتوزيع التخصيصات، وتفعيل دور الوحدة التنفيذية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والوحدات التنفيذية للمشروعات القطاعية في الوزارات والمحافظات من خلال سرعة استيعاب واستخدام القروض السابقة لمؤتمر المانحين لجميع المشاريع قيد التنفيذ والتقيد بالمواعيد المحددة واستخدام تخصيصات تعهدات المانحين، وسرعة انجاز اتفاقيات التمويل على المشاريع التنموية، واستغلال التعهدات المتاحة لتصل إلى ١٠٠٪ مع نهاية العام ٢٠٠٩م.

آليات للمنح والقروض

وأوضحت الوثيقة أن الحكومة ستعمل خلال هذا العام على استغلال واستخدام المنح والقروض والتخصيصات للمشاريع قيد التنفيذ من تعهدات المانحين بنسب استخدام سنوية محددة، والالتزام بتنفيذها من قبل الجهات وفق التصورات لتلك المشاريع التي ستقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفقاً للبرامج التنفيذية الزمنية لها.

كما تضمنت الإجراءات التنفيذية لتطوير الإدارة الحكومية، إعداد آلية تحدد الإجراءات التي يتم على ضوئها تخصيص المنح والقروض المقدمة لبلادنا ورفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لمناقشتها ومن ثم رفع النتائج إلى مجلس الوزراء وسرعة استكمال إنشاء وحدات تنفيذ المشروعات الممولة خارجياً التي لم يتم إنشاؤها حتى الآن.

وحددت وثيقة الإجراءات الحكومية العمل على مراجعة المشاريع الممولة خارجياً مع كل وزارة على حدة لما يخصها من المشاريع، والتوقيع على محاضر تنفيذية بالإجراءات المطلوبة لكل مشروع على حدة تشمل كل مرحلة زمنية من مراحل الإعداد والتنفيذ وتشخيص الاختلالات المتعلقة بكل منها سواءً أكانت إدارية أو مالية أو فنية أو بشرية، ووضع المعالجات اللازمة لها ورفع تقرير كل شهرين إلى مجلس الوزراء بشأن مستوى تنفيذ قراري المجلس (٢٤٥-٤٤٠) لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المسؤولين عن ذلك.

كما أكدت الوثيقة على إعداد الدراسات الفنية والتصاميم والوثائق الرئيسية للمشاريع الجديدة وفق شروط معايير التمويل المتفق عليها واستكمالها قبل تقديمها للتمويل، سواءً من التمويلات الحكومية أو المنح والقروض الخارجية.

رفع كفاءة الحكومة

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني لتطوير الإدارة الحكومية، أكد البرنامج المستقبلي للحكومة، أنه سيتم العمل على وضع البرامج الحكومية، والإجراءات التنفيذية السنوية اللازمة لرفع كفاءة الحكومة في تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات الشاملة (٢٠٠٩-٢٠١٠م) الكفيلة بتفعيل متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة وإجراء التقييمات المرحلية لأهداف الخطط التنموية للتخفيف من الفقر، خلال استكمال عملية الإصلاحات الإدارية في الوحدات المركزية والمحلية وتحديث الخدمة المدنية للتغلب على الروتين الإداري، والاستشعار بالمسؤولية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية العاجلة لتطوير طاقات النمو الاقتصادي الوطني والتخفيف من الفقر واستكمال تنفيذ نظم وآليات مكافحة الفساد، وتحديثها وتعزيز المساءلة والشفافية في أداء الحكومة وأجهزتها المختلفة وكذا متابعة استكمال الإجراءات الحكومية اللازمة للإصلاحات السياسية وتعزيز التنمية الديمقراطية.

وفي مجالات أخرى تتعلق بتطوير الإدارة الحكومية، حددت الوثيقة المستقبلية التنفيذية خلال العامين (٢٠٠٩-٢٠١٠م)، استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وتشكيل المجلس الأعلى للإعلام، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الهيئات والمشاريع الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والري وإلحاقها بالسلطة المحلية بالمحافظات، وإعادة هيكلة هيئتي تطوير تهامة والبحوث والإرشاد الزراعي، وتحديد الإجراءات المطلوبة للحفاظ على ممتلكات الأوقاف من العبث وتطوير المشاريع الاستثمارية للأوقاف.■

استراتيجيات

استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

■ تسعى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إلى تبني برامج وآليات عمل تهدف من خلالها إلى تكوين بيئة سليمة خالية من الفساد وقائمة على النظام والقانون.

حيث تبنت الهيئة مشروع برنامج ورشة عمل تمهيدية لإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، عقدت بعدن يومي الأربعاء والخميس الماضيين، بمشاركة ممثلين عن نيابة الأموال العامة ووزارة الداخلية والأمن ووزارة الشؤون القانونية ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني.

حيث هدفت الورشة إلى عرض الأفكار الأولية والإطار العام لمشروع «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» من خلال استطلاع اتجاهات أعمدة المنظومة الوطنية للنزاهة واستخلاص الأفكار التي يمكن ان تشكل مدخلاً لبناء الاستراتيجية.

وتمثل الأفكار التي خرجت بها الورشة التمهيدية مسودة لرسم الإطار العام وتحديد المكونات الرئيسية لمشروع «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد»، وإضافة عناصر وأفكار رئيسية تشكل مدخلاً لاستكمال صياغة مشروع الاستراتيجية، كما ستؤمن المشاركة الواسعة والملكية الواسعة نوعاً من الزخم والإجماع الوطني الذي من شأنه أن يوفر الدعم الواسع واللازم لإعداد الاستراتيجية في مرحلتها الأولى..

نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو أصبع، أكدت في افتتاح أعمال الورشة: «أن ظاهرة الفساد عمت كل أركان المجتمع.. لذا فإن رسم سياسة لهذه الاستراتيجية مسؤولية الجميع»..

مؤكدة «أن الشراكة مع كافة الجهات ومنظمات المجتمع المدني أمر ضروري لتعزيز وإرساء هذه الاستراتيجية لمكافحة الفساد بمسؤولية من خلال إثراء الأفكار الأولية كإطار عام للاستراتيجية لعكسها إلى آليات عملية وحقيقية لمكافحة الفساد..».

واستعرضت الورشة على مدى يومين عدداً من الدراسات والبحوث منها: «الإطار العام والعناصر الرئيسية للاستراتيجية» للدكتور جلال فقيرة، وتناولت جوانب التشريعات والقوانين ومدى الالتزام بها، بالإضافة إلى مكونات الوقاية من الفساد ومنعه «الإصلاحات الإدارية والمؤسسية العاجلة» ومكونات التحري والتحقق وانفاذ القانون «الإصلاحات القانونية العاجلة»، بالإضافة إلى مكونات أخرى كالتثقيف والتوعية وبناء القدرات في المنظومة الوطنية للنزاهة، وأخيراً مؤشرات قياس النتائج وشروط النجاح.■

«المحليات».. مشاركة في الرقابة والمحاسبة

■إن تجربة السلطة المحلية في بلادنا والتي يتركز عليها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس والحكومة والتي تستهدف التنمية المحلية الشاملة في مختلف محافظات الجمهورية، تمثل أحد المرتكزات التي بنيت عليها موازنة العام الحالي ٢٠٠٩م، وهو ما تم التأكيد عليه في بيان الموازنة من خلال البناء على الخبرات المكتسبة في تجربة السلطة المحلية، ومضاعفة جهود التنمية المحلية في الجانب الاستثماري والخدماتي بغرض توفير فرص العمل والحد من البطالة، وتعزيز دور السلطة المحلية في توفير المتطلبات المادية والبشرية اللازمة وتحسين البنية الأساسية في الوحدات الإدارية واستكمال عملية البناء المرفقي والمؤسسي للوحدات الإدارية.

ويأتي ذلك التوجه في ضوء التطورات الأخيرة الهادفة إلى توسيع صلاحيات السلطة المحلية ودعم وتعزيز دور المشاركة الشعبية.. وخاصة فيما يتعلق بالموارد المحلية، وإعطاء دور أكبر للسلطة المحلية في الرقابة على تنفيذ المشاريع الإنمائية بشكل خاص.. وعلى تنفيذ الموازنات المحلية بشكل عام.

ولذلك فإن الانتقال إلى نظام الحكم المحلي سوف يعزز من تحقيق أهداف التنمية المحلية، وسيعمل على الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وتوفير فرص العمل فيها، وبالتالي الحد من الفقر وتوسيع الطاقات الإنتاجية وتنوعها.

غير أن تحقيق ذلك يستوجب أن يرافقه ايجاد الأنظمة الحديثة والفاعلة للتخطيط والرقابة والمحاسبة وتطوير مؤسسات السلطة المحلية وتأهيل الكوادر الإدارية والفنية وغيرها العاملة في السلطة المحلية.■

توجهات

التنمية الإدارية

● يعمل المؤتمر الشعبي العام عبر حكومته على تبني المزيد من خطوات الإصلاح الإداري الشامل، بما يؤدي إلى تطوير النظام الإداري وتفعيل وظائف التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقييم، وتبسيط الإجراءات الإدارية ورفع مستوى الأداء الوظيفي بما يمكن العاملين في مختلف الأجهزة من تنفيذ المهام المنوطة بهم.

- مواصلة الجهود في محاربة الفساد الإداري بكافة أشكاله ومظاهره.
- تفعيل نظم الرقابة الداخلية في جميع الأجهزة وتطبيقها بما يضمن زيادة دورها الرقابي وتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- تطبيق مبدأ حيادية الوظيفة العامة واخضاع التعيينات والترقيات والتنقلات لشروط قانون الخدمة المدنية.
- تدريب وتأهيل القوى العاملة وتوفير الاحتياجات من الكوادر الإدارية والتقنية المؤهلة في مختلف التخصصات وتوزيعها بما يتفق ومتطلبات التنمية.
- دعم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتعزيز دوره في مكافحة الفساد ومظاهر التسيب الإداري وبما يمكن من تحقيق الانضباط الإداري الشامل.■

الرنامج السياسي
المؤتمر الشعبي العام

التدابير الخاصة بمشاركة المجتمع في مكافحة الفساد

■ تتضمن المواد (من ٢٤ الى ٢٧) من قانون مكافحة الفساد التدابير التي تجعل المجتمع يسهم ويشارك في مكافحة الفساد وتتمثل هذه التدابير في الآتي:

- على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها الى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها وتباشر الهيئة العليا لمكافحة الفساد من تلقاء نفسها التحري والتحقق في جرائم الفساد المنشورة في وسائل الاعلام المختلفة (المادة ٢٤).
- تعمل الهيئة على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطره وآثاره وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والمفسدين (المادة ٢٥).
- على المؤسسات المالية التعاون مع الهيئة في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد (المادة ٢٦).
- تكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اللائحة إجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك (المادة ٢٧).

التدابير اللازمة لتطبيق القواعد المتعلقة بالتعاون الدولي

■ تنص على هذه التدابير المادتان (٢٨-٢٩) من القانون وتتمثل في الآتي:

- أن يطبق بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية أو انضمت اليها.
- إن لكل دولة طرف في الاتفاقية رفع دعوى مدنية أمام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في استعادة ملكية العائدات غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد المنصوص عليها في الاتفاقية وكذا حقها في التعويض عن الأضرار التي لحقتها بسبب تلك الجرائم وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القوانين النافذة شريطة المعاملة بالمثل.■

أولويات

استقلالية القضاء

■ إيماناً من المؤتمر الشعبي العام بأهمية السلطة القضائية باعتبارها أحد أهم ركائز بناء الدولة اليمنية الحديثة «دولة المؤسسات والنظام والقانون» فإن المؤتمر يؤكد استمرار وقوفه الصلب مع العدالة ومنطلق حرصه على استقلال القضاء كمبدأ دستوري.. وذلك من خلال:

- تطهير القضاء من مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية والبيروقراطية، وبما يحقق نزاهة القضاء.
- نشر الوعي القانوني في المجتمع.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.
- تنظيم مهنة المحاماة.
- تيسير سبل التقاضي وسرعة الفصل في المنازعات.
- إصدار تشريعات السلطة القضائية والقضاء الإداري.
- دعم المعاهد القضائية التخصصية وتشجيع التأهيل والدراسات العليا في المجال القضائي.■

بالأرقام

860 وحدة سكنية اعتمدت ضمن المرحلة الأولى من مشروع الرئيس الصالح السكني لذوي الدخل المحدود بتعز بتكلفة ٤ مليارات ريال و(٥٢٤) مليوناً و(٦٧٩) ألف ريال.

3 مليارات و(٣٧٦) مليون ريال دفعها صندوق الخدمة المدنية لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة والبالغ عددهم (١٤) ألفاً و(١٤٣) موظفاً خلال الفترة من العام ٢٠٠٦م وحتى نهاية أغسطس ٢٠٠٨م.

9.2 مليار و(٢٤٦) مليون ريال رصدها البرنامج الاستثماري لمديريات محافظة حضرموت الوادي والصحراء للعام الجاري لتنفيذ (٣١٤) مشروعاً موزعة على قطاعات النشاط الاقتصادي والجهاز الإداري ومكونات السلطة المحلية.

34 مشروعاً لمياه الريف تم تشغيلها العام الماضي بمحافظة الحديدة، بتكلفة إجمالية بلغت (٧٢٢) مليوناً و(٣٤٣) ألف ريال بتمويل محلي وحكومي وخارجي.

295 مشروعاً تم تمويلها من صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة العام الماضي في محافظة صنعاء بقيمة (٢٧٢) مليوناً و(٣٥٨) ألف ريال.

340 مليون ريال حققتها مبيعات شركة النفط اليمنية خلال عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ(١٤٤) مليار ريال خلال عام ٢٠٠٤م.■